هجمات الحوثيين تدفع المستثمرون للهروب



ونقل الموقع عن مصادر مطلعة أن المكاتب في «مركز الملك عبد ا المالي» بالرياض مغلقة منذ عدة أسابيع، وسط توقعات لدى بعض الشركات بعدم إعادة فتحها قبل العام المقبل، مشيراً إلى أن تعرض المقر الرئيسي لـ صندوق الاستثمارات العامة لهجوم صباح الخميس من المرجح أن يطيل أمد هذا الإغلاق. وجاء هذا الاستهداف بعد أكثر من أسبوع بقليل من تضرر مبنى شركة «أرامكو» في المنطقة نفسها جراء هجوم حوثي، وفي أعقاب الهجوم الذي طال مطار الرياض مطلع أكتوبر الماضي.

وبحسب التقرير، دفع هذا الواقع عدداً متنامياً من الموظفين الأجانب إلى نقل عملهم خارج المملكة؛ حيث عاد بعضهم إلى بلدانهم في أوروبا، وانتقل آخرون للالتحاق بعائلاتهم في الإمارات أو إلى وجهات مؤقتة مثل تايلاند لتجنب القيود الضريبية المتعلقة بمدة الإقامة في بلدانهم الأصلية، فيما اختار آخرون قيادة سياراتهم برّاً نحو البحرين وقطر للمغادرة جواً، مستبقين موسم عطلات نهاية العام.

ونقل الموقع عن أحد المديرين التنفيذيين قوله إن إغلاق المكاتب وتحول المدارس إلى التعليم عن بُعد مع غياب أفق واضح لنهاية الأزمة جعل البقاء في المدينة «بلا جدوى».

ورغم إشارة «سيمافور» إلى أن أعداد المغادرين لا تزال محدودة نسبياً وأن الحياة والأنشطة التجارية تستمر بصورة طبيعية في أجزاء أخرى من الرياض لم تتأثر بالهجمات، مع توقعات بعودة المغادرين حال تحسن الوضع الأمني، فإن التقرير يرى أن حالة القلق الأمني تمثل ضربة لطموحات تحويل الرياض إلى مركز إقليمي للأعمال والمال ورفع عدد سكانها إلى 10 ملايين نسمة بحلول عام 2030 اعتماداً على استقطاب الوافدين.

ويصف التقرير المشهد الحالي في «مركز الملك عبد ا المالي» بأنه بات شبه مهجور مع تراجع رواد المقاهي إلى الحد الأدنى، لافتاً إلى أن هذا التحول يمثل انقلاباً عن الوضع الذي ساد خلال الأشهر الأولى من الحرب مع إيران، حين كانت الرياض أقل تعرضاً للهجمات المباشرة مقارنة بمدن خليجية أخرى، وشكلت آنذاك ممراً رئيسياً لمغادرة الوافدين القادمين من دول الخليج المجاورة.